سنوات الرمل

تفكّر في معارك الانتقال الديمقراطي
في تونس 2011 - 2014

عدنان المنصر

سنوات الرمل

تفكّر في معارك الانتقال الديمقراطي في تونس 2011 - 2014

منشورات سوتيميديا

إلى روح والدي..
الذي علمني أن الكرامة أخت العدل

قيل لعمر بن عبد العزيز:

«يا أمير المؤمنين، إن الناس قد تمردت
وساءت أخلاقها، ولا يقومها إلا السوط»

فقال: كذبتم، فإنه يقومها العدل والحق !

تقديم

مثلت الثورة بالنسبة لي مثل الكثيرين حالة وجدانية ذات كثافة خاصة. برغم ما حصل من أحداث طيلة هذه العشرية فإن الأمل في استئناف التغييرات التي كانت تبشر بها لم يبرحني أبدا. أعرف جيدا أن الكثير مما قيل طيلة هذه السنوات العشر كان هدفه الأول هو قتل ذلك الأمل وتجفيف تلك الحالة الوجدانية وإصابة الناس باليأس من كل المسار الذي انطلق ذات 17 ديسمبر. هذه إستراتيجية كلاسيكية تتبعها كل المنظومات التي يحدث أن تضعها الثورات موضع تهديد والتي تستطيع خلال ذلك أن تتماسك رغم الهزات وتعيد السيطرة على مقومات الوضع الكبرى. إنها تعيش الثورة مثلما تعاش الكوابيس. إن القضية قضية توازنات يراد استعادتها وترسيخها بطريقة تكون معها أكثر قدرة على الاستمرار. هذه التوازنات هي أساسا اقتصادية واجتماعية وثقافية، وليست

السياسة والصراعات التي تتم في ساحتها سوى تجريد للصراع الذي تخوضه تلك التوازنات والقوى المرتبطة بها ضد نوازع الإحتجاج ومختلف مهددات وجودها.

ماذا حصل خلال هذه العشرية التي تحتسب بحسن أو بسوء نية على الثورة؟ جملة من التحولات التي استطاعت أن تستعيد من خلالها الدولة كمنطق وكعقلانية زمام الأمور مجددا دون أن تفقد السيطرة على نفس التوازنات الاقتصادية والاجتماعية القديمة وذلك في إنكار كامل للمسار الطويل والأليم الذي أنتج الثورة. إن الهزات التي تتعرض إليها الدولة اليوم والتي تظهر في موضوع أداء المؤسسات وقضايا التمثيلية الديمقراطية وما تفتح عليه من إشكالات تمس بالديمقراطية التي نعيشها اليوم ليست في حقيقة الأمر سوى تعبير عن المسافة بين مستحقات الثورة وطبيعة الاستجابات التي وفرها لها الانتقال الديمقراطي. هل قامت الثورة أصلا ضد الدولة؟ اعتقادي أن ذلك لم يحصل في أي مرحلة من المراحل، وأن ما حصل هو انتفاضة ضد المنطق الذي قامت عليه والذي حولها من كيان يحفظ الكيان السياسي للشعب إلى أداة في خدمة طغمة اقتصادية واجتماعية قامت بمصادرة مواردها وكل قدراتها على التجديد. وهي تتحول إلى تلك الأداة، نسيت الدولة واجباتها في نشر العدل وفي تحقيق الحد الأدنى من التوازن بين مختلف الطبقات والجهات، وانغلقت في ممارسة تستعمل العنف من أجل الحفاظ على مصالح تلك الطغمة. هل يمكن القول أن شيئا في العمق قد تغير بعد هذه السنوات العشر إذا نظرنا للأمور من هذه الزاوية؟ لا، مطلقا. لا تزال الدولة التي منحها الانتقال الديمقراطي كل فرص التدارك الممكنة تمارس نفس الوظيفة برغم كل ما يحصل

في ساحة المؤسسات والدستور والحريات. لقد تلاءمت فقط ولم تتحول. هذا المسار الهجين المتراوح بين المحافظة على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية القديمة ومحاولة التعايش مع مقتضيات الحرية السياسية يسمح للدولة الآن ولكل القوى المرتبطة مصالحها بها بتسويق أفضل لنفس السياسات، ولكن من المستحيل أن يتواصل ذلك إلى ما لا نهاية. هذه الاستحالة تظهر اليوم في أشكال عديدة: عجز الدولة وتفككها وعدم قدرة المؤسسات التي أنتجها الانتقال على مواجهة الاحتجاجات المتصاعدة من رحم المجتمع. لازالت هذه الدولة رغم كل شيء تواجه اليوم نفس المخاطر، بدرجة حدة تتباين من ميدان لآخر ومن جهة لأخرى، ولا زالت تعجز عن مواجهتها بالرغم أيضا من كل محاولات الترويض التي تتبعها. لا تزال الدولة التي فتح أمامها الانتقال الديمقراطي فرصة للبقاء في حالة إنكار لكل المسار الذي أطلق ذلك الانتقال ذاته، وهي تستنزف كل يوم من جراء ذلك الإنكار كل إمكانيات المحافظة على حد أدنى من شرعيتها وقبول المجتمع بها. اقتصاديا واجتماعيا لا تزال الدولة في حالة مواجهة للثورة ولمتطلباتها، ويبين الانتقال يوما بعد يوم عجزه عن التعامل مع تلك المتطلبات. إن الانتقال اليوم هو الذي يعيش الأزمة، وهو الذي يحاول يائسا إيجاد حل للضغوط القادمة من الحقل الاقتصادي والاجتماعي بمجرد إعادة ترتيب لتفاصيل التعامل بين المؤسسات والعمل على تحوير الدستور والقوانين وقضايا الانتخاب والتمثيلية.

ما الذي يحصل اليوم للانتقال الديمقراطي؟ أزمة عميقة سيعجز عن مواجهتها طالما اعتبر أن حل الضغوط القادمة من المجتمع العميق يمكن أن يتم من داخل المنطق الشكلاني والمؤسساتي

للانتقال ذاته. فيما عدا ذلك، فإن النتائج أمامنا: تدهور في تمثيلية المؤسسات المنتخبة وفي شرعية كل الهياكل المدعية تمثيل المجتمع في الحقل السياسي، وانهيار غير مسبوق في درجة نفاذ الدولة للمجتمع، وتفكك مخيف في أدوات التحكم في المجتمع. إن الهجمة الشاملة التي تتم على الديمقراطية كطريقة حكم والتي تكتسح أوسع الفئات ليست هجمة ضد الديمقراطية في المطلق. إنها هجمة ضد الديمقراطية التي أنتجها الانتقال الديمقراطي، ديمقراطية يتفطن الناس يوما بعد الآخر إلى أنها لم تفعل سوى ترسيخ التوازنات القديمة، والتغطية عليها، وإغلاق كل منافذ الخروج منها إلى نوع من الحكم يوفر الحريات وفرص الحياة.

هناك في الساحة السياسية اليوم منطقان في التعامل مع ثنائية الحريات والحق في فرص أفضل في الحياة. في الأول منهما، يتم التعالي على هذه الثنائية في نوع من الغرور الذي لا يفعل سوى أن يعمق الهوة بين المجتمع والأفكار التي تنكر عليه حقه في الازدهار، أو تنكر عليه الحق في تقدير الحاجة للحريات بحسب المنفعة الاقتصادية الحاصلة منها. إن تقديم الحرية على الخبز، بل تقديس الحرية الذي يتوازى مع احتقار للخبز ليس إلا تعبيرا عن العجز في تحويل الحرية إلى خبز. الحرية ليست نقيض الخبز، بل هي تفتح أمامه آفاقا كبيرة للتحقق، لأن الحرية ليست في الحقيقة إلا الوجه الآخر للعدالة. هذا المسار لا يؤدي سوى إلى ترتيب معاكس للأولويات يظهر لنا في شكل رفض للحرية. هو ليس رفضا للحرية، وإنما رفض لوهم الحرية.

أما المنطق الثاني فهو ذلك الذي لا يهرب من مواجهة هذه الثنائية بالتعالي عليها، ولكن بالالتفاف عليها عبر الممارسات

الزبونية التي تزدهر خاصة في الانتخابات، في سلوك مخل ببعد أساسي من أبعاد الحرية، وهو الكرامة. النتيجة تبقى نفسها في المحصلة: الاحتيال على الناس بالخطاب المتعالي الذي يخفي عجزه عن إيجاد الحلول، وبالخطاب الملتف المخاتل والمنافق الذي يستهين بكرامة الناس. هناك في الحالتين عجز، لكن طريقة مداراته هي التي تختلف. في كلتا الحالتين ينتج ذلك ما يبدو لنا أنه حملة عميقة وشاملة ضد الديمقراطية والحريات وينساق المغرورون في نقاش عوامل هذه «الردة الحضارية» مواصلين السير في طريق الإنكار وتجاهل السبل المتاحة والواضحة: ديمقراطية لا تحسن ظروف حياة الناس وتبعدهم يوما بعد يوم عن تحقيق أبسط مقومات تلك الحياة لا يمكن إلا أن تكون ديمقراطية مزيفة. إن ديمقراطية تنكر المعاني العميقة للحرية بوصفها توقا إلى تحقيق العدل الذي يفتح الباب للكرامة، هي زيف محض.

ذلك ما يفسر وضعية الدوران في الفراغ التي نعيشها منذ عشر سنوات: إنه النهاية الطبيعية والمنطقية لحالة الإنكار التي واجه بها الانتقال متطلبات الثورة. لن يحل «حوار وطني» أو «انقلاب عسكري» أو أي توجهات أخرى هذه المعضلة إلا في حدود الاستجابة التي يمكن أن يقدمها لتلك المتطلبات. لن تحل ذلك أي تحويرات في النظام الانتخابي، ولا تركيز محكمة دستورية، ولا بناء التحالفات السياسية، ولا أي إجراء آخر من نوع الإجراءات التي تنطلق من مسلمة أن القضية تتعلق بطريقة عمل المؤسسات. المنطق الذي يحصر القضية في هواجس المؤسسات هو منطق قاصر، لأنه منطق تنمو جذوره في حالة الإنكار تلك. إن القول بأن «منظومة الدستور» قد فشلت ليس إلا قولا مخاتلا. إن منظومة الانتقال برمتها هي التي

فشلت بعد عشر سنوات من التنكر للحقائق التي كشفت الثورة عنها الستار: إن الأزمات الناتجة عن اختلال التوازنات الاجتماعية لا يمكن حلها فقط بالإجراءات السياسية، بل بتحوير عادل (عبر الإجراءات السياسية) لتلك التوازنات. هذا لم يحصل لحد الآن، ولا شيء يبشر بحصوله طالما تواصل الإنكار.

إن استفزاز مشاعر الناس العميقة، دينية كانت أو مستندة إلى أي عصبية قديمة أخرى، هو أيضا أحد المسارات التي تتخذ للتعمية على نقطة الصراع المركزية في المجتمع اليوم حيث يتم تحشيد الناس في لعبة أضحت معروفة ومملة لا يكون الهدف منها هو تحسين المواقع في معركة لم تعد تهم أحدا. ليس الحديث باسم الثورة الذي يتم اليوم من جانب التيارات ذات العمق أو الشكل الديني والتي تتمترس اليوم في شكل تحالف مهيمن على البرلمان، ملتقية في ذلك مع أكثر التيارات الليبرالية انتهازية، سوى استمرار لعملية السطو ليس على الثورة كرأس مال رمزي فقط، بل أيضا عملية سطو على ما لا زالت الثورة تمثله من طموحات مشروعة في العدل والكرامة والحرية. تستعمل الثورة اليوم أكثر من أي وقت مضى كمجرد أداة في معركة لا علاقة لها بها، بل هي من بنات معارك الانتقال. إن ما يواجه به اليوم اليأس من الديمقراطية ليس دفاعا عن الديمقراطية بما هي نظريا وإمكانا أقدر الأنظمة على تمثيل الناس، بل على الديمقراطية كما تمارس اليوم: ديمقراطية منفصلة عن أفق انتظارها الطبيعي سقطت قتيلة حسابات الهيمنة والنفوذ. إن الدفاع عن ديمقراطية اليوم ليس إلا محاولة إنقاذ توازنات الانتقال الجديدة، مثلما أن مهاجمتها بالدفع نحو الرؤى الفاشية والاستبدادية ليس إلا طريقة لإظهار العجز عن الملاءمة بين ما يريده الناس وسياق الحرية الذي

يجب أن تتحقق فيه إرادتهم. ليست الثورة من تعيش اليوم غربتها فقط، بل الديمقراطية أيضا.

تطرح على الكاتب في موضوع الثورة والتحولات السياسية التي شهدتها تونس في العشر سنوات الأخيرة إشكاليات عديدة. أول هذه الإشكاليات هي تلك المتعلقة بالمنهج. إن المنهج باعتباره أولا طريقة ترتيب للأفكار يطرح هو الآخر جملة من الخيارات التي تتسع أو تضيق بحسب بطبيعة مسار الكاتب وبماذا يريد أن يقول من خلال الكتابة. لم ينشأ هذا الكتاب من رغبة في التوثيق ولا في تتبع الأحداث، ولا أيضا من رغبة في التعامل البارد مع تحولات العشرية الأخيرة. لقد نشأ في ضميري أولا كرغبة في الفهم، ثم في اقتراح منهج للفهم، وهو أمر لا يمكن أن يحصل إلا عبر المسافة. إن المسافة هنا معقدة، ذلك أنها مزدوجة، تسير في الحد الأدنى نحو اتجاهين: مسافة الزمن عن الأحداث، ومسافة التفكر في التجربة الخاصة. المسافة قدرتان: قدرة على رؤية الأشياء بوضوح يتجاوز قطع الفسيفساء الصغيرة والمتناثرة على اللوحة، وقدرة على وضع التجربة الشخصية في سياق فهم يتجاوز التبرير . إن نقد التحولات الذي يكون منفصلا ومتباعدا عن نقد التجربة الذاتية لا يمكن أن ينتج نصا قادرا على البقاء. هذا هو المقياس الذي اعتبرته أساسيا والذي يلخص جهد التفكر الذي بذلته في هذا الكتاب: أن يكون النص في النهاية قادرا على البقاء. ككل بقاء فإن الأمر يتعلق بصراع: صراع ضد نوازع هي في الأصل خليط بين تلك الميول التي تدفعك للتعنت إزاء النقد الذاتي، وتلك التي تستسهل السقوط في التفاصيل لتغطي في النهاية عن حقيقة لا تزال ثابتة رغم سنوات الانتقال العشر: لقد أخطأنا جميعا الطريق. لم نكتف بجعل الثورة غريبة بل

جعلنا الديمقراطية هي الأخرى ملازمة لها في تلك الغربة. لقد كنا، في صورة دراماتيكية واحدة نبني على الرمل، وكان كل شيء يتسرب في غفلة منا وتحت ظلال كثيفة من السذاجة والتزييف والإنكار.

هذا ليس كتابا في التاريخ، وليس محاولة في التوثيق، وليس نصا أدبيا ذاتيا، إنه خليط من التفكر في التجربة وفي المرحلة على ضوء تكوين صقلته العلوم الإنسانية. إن الإدعاء بأن ما أكتبه هنا هو تاريخ الفترة هو إدعاء غير نزيه، لذلك تلافيت -حتى من ناحية الشكل الذي صغت فيه النص- أي سوء فهم قد يحمل القارئ في هذا الاتجاه. يمكن للمؤرخ إذا أراد أن يستعين بهذا الكتاب، لكنه ليس كتابا في التاريخ. هو ليس أيضا كتابا هدفه تقديم شهادة ذاتية عن الأحداث. الملايين من التونسيين عاشوا هذه الأحداث وكانوا بطريقة أو بأخرى شهودا عليها، وبالتالي فإن القيمة ليست في الشهادة. إنها في التفكر فيما حصل بالمسافة النقدية المطلوبة عن مساراتنا الشخصية، عن رؤانا للأمور عندما ترتفع الغشاوات، وعن القدرة على التمييز بين ما يجب وما تحقق فعلا.

أعتقد أن الوفاء للثورة اليوم يتحقق بالتحرر من كل الصراعات المزيفة التي تتم اليوم نسبتها للثورة ومن عمليات الاستقطاب التي تقدم لنا عبر مجهود واع وسيء النية وكأنها نتاج للثورة. على العكس من كل ذلك، كل ما يحصل اليوم هو نتيجة لعملية وأد لطلبات الثورة في العدل والحرية. صراعات اليوم المزيفة واستقطاباتها وكل عمليات السطو على رأسمالها الرمزي لم تؤد إلا إلى الطريق المغلق الذي نقف في مواجهته اليوم: ديمقراطية عاجزة وفاسدة تزيف وعي الناس، ونخب لا تزال تعتقد أنها -بالصيغة التي تبدو عليها

اليوم تلك الديمقراطية- يمكن أن تأمل استقرارا وترسيخا «لدولة القانون والمؤسسات». لا ينفك الجميع يدور في نفس الحلقة المفرغة التي تتجاهل الميزان الحقيقي القادر على تحقيق الاستقرار: دولة ديمقراطية بنخب ومؤسسات ديمقراطية فعلا تأخذ شرعيتها من عملية تمثيل حقيقية لانتظارات الناس الاقتصادية والاجتماعية وما يتطلبه كل ذلك من إعادة تموقع الدولة إلى جانب الفئات الضعيفة. دولة اجتماعية ديمقراطية تعيد اكتساب ثقة الناس وحماسهم للبناء وتكون منطلقا لعملية إحياء ثقافي يحيط بذلك المسار الخلاق المفقود. لا بناء من دون حماس. فيما عدا ذلك فإن الرمال ستغطي عما قريب كل شيء.

محتويات الكتاب

تقديم **9**

الفصل الأول

سرديات متصارعة **21**

الفصل الثاني

رقصة النخب **61**

الفصل الثالث

الدولة المغلقة **107**

الفصل الرابع

مآزق.. أنفاق بلا نوافذ **153**

الفصل الخامس

أسئلة الأمس.. أسئلة اليوم **195**